



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة

المحور رقم - 7 -	قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
عنوان المداخلة	الإستدامة الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية		
الإسم واللقب	عبد الغفور دادن	رشيد حفصي	تجاني محمد العيد
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
التخصص	/	/	/
المؤسسة	جامعة ورقلة	جامعة ورقلة	جامعة الوادي
ملاحظات	/	/	/

الإستدامة الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

ملخص : يحاول هذا المقال تحليل الإستدامة الإجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مدى تقييد وإلتزام هذه الأخيرة بالإستدامة الإجتماعية وما هي المجالات التي تغطيها هذه المسؤولية في هذه المؤسسات. وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية تم تصميم إستمارة إستبيان وتوزيعها على 95 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مختلف قطاعات النشاط في ولاية ورقلة، تم إستعادة 55 إستبانة وأجريت عليها الإختبارات الإحصائية اللازمة حيث أظهرت النتائج وجود فهم جيد ومقبول وسعي نحو تطبيق المسؤولية الإجتماعية والبيئية في هذه المؤسسات من خلال تبني وإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية خاصة التقييد بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العمال، وبدرجة أقل إتجاه المجتمع المحلي والبيئة كون أن هذه الأخيرة تعتبر الجانب البيئي تكلفة إضافية أمام محدودية مصادر التمويل من جهة، ومن جهة أخرى نقص وعي مسؤولي هذه المؤسسات باهتمام بالبيئة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباط بين المسؤولية الإجتماعية وقطاع النشاط وعدم وجود علاقة بين تبني المسؤولية الإجتماعية وحجم المؤسسة.

الكلمات المفتاح : الإستدامة الإجتماعية، مسؤولية مجتمعية، مؤشرات، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر.

Abstract :

The main objective of this research is to examine commitment of Social sustainability in Small and Medium enterprise of Algeria and what are the areas covered by this responsibility. In order to answer these problematic we have been designed questionnaire and distributed to 95 SME in various of sectors of activity in Wilaya of Ouargla, we have recovered 55 questionnaires and conducted by SPSS test.

Results show that have a good understanding and application of Social and environmental responsibility in this SME of Algeria, and have commitment to a private social responsibility abide of the worker, and to a lesser extent of the locale community and environment. Also these showed a relationship correlation between Social responsibility and sector of Activity and no effect of rank between adoption of Social responsibility and the size of the SME.

Keywords : Social sustainability, Societal responsibility, Indicators, SME, Algeria.

I- تمهيد :

يشهد العالم في ظل التحديات البيئية وما يرافق ذلك من آثار سلبية على البيئة والاقتصاد والتنمية والصحة العامة، كان لزاماً على المديرين وعموم الموظفين في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص أن تعد نفسها لهذا التغيير القادم الذي لا رجعة منه على مستوى الأرض، عن طريق ابتكار نظم ادارية وافية تأخذ بعين الاعتبار تطبيق معايير الاستدامة وفق أفضل الممارسات الدولية لتحقيق التوازن في التنمية بين سلامة المجتمع ونمو الاقتصاد والمتوسطة في الجزائر مع المحافظة على البيئة.

Email : (*) dadene16@gmail.com

ويتفق العديد من الباحثين على أن مفهوم الإستدامة الاجتماعية مفهوم قديم وليس حديث، لكنهم اختلفوا في بداية الحديث عن المسائل ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية فهناك من يرى أن الحديث بدأ عن هذه الأخيرة بداية من سنوات 1920، حيث أن الكثير من المدراء

أصبحوا يتناولون بالحديث بشكل مباشر عن الموضوع ويربطونه ببعض القضايا ذات البعد الديني وعلاقة المؤسسة الاقتصادية بالمجتمع، وبناءً على ما سبق تتجسد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: هل تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاستدامة الاجتماعية؟ وما هي المجالات وأبعاد هذه الاستدامة في المؤسسات الجزائرية؟

1. الإطار النظري للاستدامة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية:

حددت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ثلاثة مجالات رئيسية تسهم في الفلسفة وعلم الاجتماع الخاص بالتنمية المستدامة في سنة 2005، وهذه العناصر - وبجانب الكثير من المعايير الوطنية ومخططات الاعتماد، تشكل حجر الأساس للتغلب على المجالات الثلاثة التي تواجه العالم حالياً. ووصت لجنة (Brundtland) ذلك على أنه "التنمية التي نحتاجها حالياً بدون تقليل قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وبناءً عليه، يجب أن ننظر إلى المستقبل عند اتخاذ قرارات حول الحاضر.

هناك الكثير من العناصر التي ترتبط بهذا الجزء، والمهم في الأمر هو الوعي بالتشريعات التي تهدف إلى المحافظة على الصحة ومنع التلوث وغيرها من النشاطات الضارة التي تقوم بها الشركات والمؤسسات والمصانع. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا وبقية عالم الدول المتطورة، يتم إجراء تفقدات قوية وبرامج للتأكد من الالتزام بالتشريعات وضمان صحة الناس وحسن عيشهم والمحافظة على هذه المكتسبات. كما أن ذلك يتعلق بالمحافظة على توفير الموارد الأساسية دون التأثير على جودة الحياة. ويتمثل التحدي الأكبر حالياً في استدامة توفير المنازل للناس وكيف يمكن بناء هذه المنازل من مواد مستدامة. أما العنصر الأخير فهو التثقيف والتعليم وتشجيع الناس على المشاركة في الاستدامة البيئية وتوعيتهم بتأثيرات المحافظة على البيئة وحمائتها، والتحذير من المخاطر إذا لم نستطع تحقيق هذه الأهداف.

1. تعريف الاستدامة الاجتماعية: بالإنجليزية (Social sustainability) : هي نشاط متواصل يهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة كافة

فئات المجتمع في الحاضر والمستقبل. هذا النشاط روح الجماعة والرعاية التعاونية الشاملة من قبل الأفراد والمؤسسات في المجتمع لمصلحة الدولة والمجتمع بأسره. تتطلب الاستدامة الاجتماعية أن يصل أفراد المجتمع ككل إلى مرحلة يتقبلون فيها أوجه الاختلاف والنظر إليها على أنها موضع القوة والتميز التي تحرك النمو والرفاه للجميع.

وهي عملية تستهدف توسيع خيارات الإنسان، وتتجاوز الدخل والنمو الاقتصادي، لتعمل على الازدهار والتفتح الكامل لقدراته. وتضع الإنسان (احتياجاته وانتظاراته والفرص التي قد تصبح متاحة) في صلب الاهتمامات والأنشطة التي تركز على الرجال والنساء على حد سواء، وكذلك على الأجيال الحالية والمستقبلية.

وهناك عدة مناهج للاستدامة. منها ما يجتمع بمطالب الإنسان من الاستدامة البيئية، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، وهو الأكثر قبولاً على نطاق واسع كنموذج لمعالجة الاستدامة. ويشمل مفهوم "الاستدامة الاجتماعية" في هذا النهج مواضيع مثل: العدالة الاجتماعية، والعيش، والإنصاف في مجال الصحة، والتنمية المجتمعية، ورأس المال الاجتماعي، والدعم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وصنع الموالي، والمسؤولية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والقدرة على الصمود، والتكيف البشري¹.

إن تعدد التعاريف المقدمة للاستدامة الاجتماعية تشير في مجملها إلى للمسؤولية الاجتماعية ناتجة عن كثرة الإجهادات من جهة، وعدم وجود توافق في الآراء بشأن القضايا التي يشملها بين الإمتثال المطلق للقانون أو كونه عملاً خيراً من جهة أخرى، ونتيجة لكثرة التعاريف المقدمة لهذا الموضوع سنقوم بتقسيم هذه التعاريف إلى التعاريف والمفاهيم المقدمة من قبل الأكاديميين وفي الشق الثاني التعرض إلى المفاهيم والهياكل المحلية والدولية لهذا الموضوع.

وقد ظهر هذا المفهوم في الأدبيات المتعلقة بمنظمات الأعمال، في الستينات من القرن الماضي، من خلال كتاب (H. Bowen) في 1953: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، و"مسؤولية المنظمة" لصاحبه (G Goyder) في 1961، وبعدها انتشرت البحوث والدراسات في هذا المجال، و اتسع نطاق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. بالنسبة للتعاريف التي أقرتها الأكاديميون الممثلون في علماء

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ التصفح 2017/10/21.

الإقتصاد والإدارة، فيعتبر كيث دافيس Keith Davis أول من أشار بطريقة غير مباشرة للمسؤولية الاجتماعية سنة 1960 من خلال محاولة تقديم تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حيث أقر: "أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بقرارات وأعمال يقوم بها المدراء يراد بها تحقيق فوائد إقتصادية وتقنية".¹ وتعتبر هذه أول محاولة لتعريف المسؤولية الاجتماعية، ثم تلاه في ذلك الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان Milton Fridmen سنة 1970 والذي عرفها بشكل غير مباشر على أن: "أنها قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها والعمل في أنشطة مدرة للأرباح شريطة إحترام قواعد اللعبة من خلال المنافسة العادلة و الحرة في السوق دون إستعمال واللجوء إلى طرق التدليس والتحايل".² وفي نفس السياق قام بيتر دروكر بتقديم تعريف سنة 1977، والذي عرف من خلاله المسؤولية الاجتماعية على أنها: "إلتزام المنشأة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه".³

ويعتبر العديد من الباحثين أن هذا التعريف هو حجر الزاوية الذي فتح الباب واسعا لتعاريف والدراسات أخرى في هذا الموضوع بإتجاهات مختلفة، أما الباحث أرشي كارول فقد عرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: "المسؤولية التي تلزم بها المؤسسة أمام المجتمع وهي مكونة من: المسؤولية الإقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية".⁴ ويعتبر هذا التعريف أول مفهوم للمسؤولية الاجتماعية الذي أدخل مفاهيم جديدة للمسؤولية الاجتماعية ومنطلقا للأبحاث في هذا المجال، تم تلا هذا التعريف المفهوم المقدم من قبل Strier سنة 1979 والذي يرى بأن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا: "تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع بحيث لا يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبضرورة لا تضر بقيام المنظمات بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من إستثمارها".⁵

أما Holms فيرى أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا: "إلتزام على المنظمات ومنشأة الأعمال إتجاه المجتمع، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل، حل مشكلة الإسكان، المواصلا وغيرها". أما من التعاريف الحديثة للمسؤولية الاجتماعية فنجد التعريف الذي قدمه أليسون وأل Alison et Al سنة 1997 على أنها: "تلك الإجراءات الطوعية التي تهدف من خلالها المؤسسة إلى تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية". أما كرسيتين فترى المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الطرق التي يسعى من خلالها رجال الأعمال إلى محاذاة القيم والسلوك مع مختلف أصحاب المصلحة والممثلين في الموظفين، العملاء، الموردين، الحكومة، والمنظمات حماية البيئة... الخ".⁶ ثم قام كارول سنة 1999 بإعادة تقديم تعريف للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "قدرة المؤسسة للإستجابة للضغوط الاجتماعية". وما يتم ملاحظته على هذه التعاريف الأكاديمية السابقة أنها بدأت بالإهتمام بالإشغالات الاجتماعية الداخلية للمؤسسة ثم تطورت بمرور الزمن لتستجيب للمتغيرات الاجتماعية الخارجية، أما فيما يتعلق بالتعاريف التي قدمتها المنظمات والهيئات الدولية والحكومية فيمكن أن نوجزها في ما يلي:

1.1. تعريف الإتحاد الأوروبي: قام هذا الأخير بتقديم تعريف للمسؤولية الاجتماعية في إطار ما يسمى بالكتاب الأخضر والذي عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تضمن للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أعمال المؤسسة وفي علاقتها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي بما يساهم في تنمية المجتمع وخلق بيئة أفضل".⁶

2.1. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: OECD قدمت هذه المنظمة تعريفا وصفيا للمسؤولية الاجتماعية لشركات وعرفتها على أنها: "معالجة الشواغل وقيم المجتمع والبيئة في إستراتيجية المؤسسة وعدم الاكتفاء فقط بتوفير الأرباح للمساهمين، أجور للموظفين، المنتجات والخدمات للمستهلكين بل لابد من لعب دور أكبر للمساهمة في التنمية المستدامة".⁷

3.1. مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: WBCSD

قام هذا المجلس بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق التنمية المستدامة ووفقا لهذا المجلس فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي: "إلتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال المتواصل والصحيح بالسلوك الأخلاقي، وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة لموظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".⁸

4.1. البنك الدولي: يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: "الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرههم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد للنشاط المؤسسات والتنمية الاقتصادية".⁹

5.1. الغرفة التجارية العالمية: تعرف هذه الأخيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فهي تعتمد على المبادرات الحسنة وتحقق من خلال الانفتاح والتعليم".¹⁰

أما فيما يتعلق بالتعاريف المقدمة من قبل الهيئات والمنظمات العالمية، فنلاحظ أنها تختلف من تعريف للآخر ويعود السبب حسب اعتقادي أن كل منظمة أو تعريف حاول أن يعالج الموضوع الذي لم تتناوله المنظمات والتعاريف السابقة، بالإضافة إلى تقديم تعريف يلي رغبة كل طرف من أصحاب المصالح، وهو ما أعطى للمؤسسات مجال حرية أكثر بالتقيد طوعا أو إلتزاما بالمسؤولية الاجتماعية.

وبعد استعراض وتحليل وجهات النظر المتباينة والمختلفة سواء كانت بالنسبة للتعاريف الأكاديمية أو التعاريف المقدمة من قبل المنظمات والهيئات الدولية إلا أنها تتفق في مجملها على بعض النقاط المشتركة والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفقتها عضوا فيها وذلك من خلال إدماج وإهتمام بالشواغل الاجتماعية والبيئية ضمن إستراتيجيتها التسييرية وحسن إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح؛
- الطابع الطوعي والإرادي الذي يميز إلتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية يجعلها أكثر اجتماعيا بعيدا عن التقيد والإلتزام بالنصوص القانونية مما يحسن صورتها في المجتمع؛
- تقيد المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يعني اشتغالها لخمس جوانب رئيسية للمسؤولية الاجتماعية والمتتمثلة في: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الخيرية، المسؤولية الأخلاقية وأخيرا المسؤولية البيئية؛
- إلتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يسمح لها بترسيم وتوثيق الممارسات الإيجابية وإشراك الأطراف الأخرى مما يجعلها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن أن نقترح تعريفا للمسؤولية الاجتماعية والتي نعني بها: "إلتزام المستمر من قبل المؤسسة طوعا بالإنشغالات البيئية والاجتماعية وإدماجها ضمن إستراتيجياتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة".

2. الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية:

ذكرنا فيما سبق أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم قديم، وقد أيد هذا الطرح كل من A.Aquier و J.P.Gond سنة 2007، غير أن الباحثين Henderson 2005 و Pesquero 2006 أرجعوا تاريخ المسؤولية الاجتماعية إلى سنوات الثلاثينيات وبالضبط إلى الأعمال التي قام بها كل من Berle et Means سنة 1932، وإلى سنة 1938 من خلال الأعمال التي قام بها Bernard، ومع بداية سنوات الخمسينيات أين زاد إهتمام الباحثين بالمسؤولية الاجتماعية وتضاعفت الأبحاث والمقالات العلمية حول الموضوع، غير أن المساهمة الحقيقية ترجع بالدرجة الأولى إلى الاقتصادي الأمريكي هوارد بوان عام 1953 من خلال كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال" Social Responsibilities of the Businessman،¹¹ وقد اعتبر الكثير من الباحثين ومنهم Pesquero أن هذا الباحث بمثابة الأب المنظر والمؤسس للمسؤولية الاجتماعية للشركات لأنه يعتبر أول من أدرج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال إدارة المؤسسة، فمن وجهة نظر هذا الباحث "يجب إدماج البعد الاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة"، على اعتبار أن رجل الأعمال لديه مسؤولية في متابعة السياسات واتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر في الأهداف الاقتصادية للمؤسسة ومن ثم على قيم المجتمع، وقد حاول إعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "مجموعة من الإلتزامات التي تحتوي على سلسلة من القرارات والسياسات التي تكون متوافقة مع أهداف وقيمة المؤسسة".¹²

ومنذ هذه المحاولة، بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطور عبر الزمن لتلي بعد ذلك الأبحاث التي قام بها كيث دافيس سنة 1960 وتوصل من خلالها إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعني بها " استجابة المنظمة لتلك المسؤولية طوعية تعود بالدرجة الأولى إلى القرارات والأعمال التي يقوم بها المدراء من أجل تعظيم منافعهم الاقتصادية والتقنية"¹³، ثم تلاه بعد ذلك الباحث بيتر دروكر الذي تناول المسؤولية الاجتماعية في كتابه الصادر له سنة 1977 والمعنون بـ *An Introductory view of management*، وفي نفس السياق يرى كلاكسون سنة 1995 أن المسؤولية الاجتماعية أخذت أزدهارها الحقيقي إلا من خلال الأعمال التي قام بها A. Carroll سنة 1979 من خلال اقتراح مفهوم الأداء الاجتماعي الذي يتركز على المسؤولية الاجتماعية، وفي نفس السنة قام *Strier Francklin* بالإشارة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المنشأة في مجال مسؤوليتها إتجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها.¹⁴

وتعتبر هذه البحوث من البحوث والأعمال التي كان لها السبق في تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والملاحظ لهذه البحوث يجدها بالكامل ترجع بالأساس إلى باحثين أمريكيين، ما يدل على أن هذا الموضوع أول ما ظهر في أمريكا، وقد دار جدل كبير بين الباحثين في تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة باعتباره يتناول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أو المسؤولية المجتمعية على اعتبار ظهور المصطلح بالإنجليزية *Corporate Social Responsibility*.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

لا يمكن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية دون التطرق إلى أبعاد هذه المسؤولية، وبالموازاة مع تعدد التعاريف المقدمة لهذا المفهوم واختلاف المدارس والرؤى، اختلفت كذلك أبعاد هذه المسؤولية تبعاً لإختلاف مناهج دراسة هذه المسؤولية وأنماطها والتي تم تقسيمها من طرف بعض الباحثين إلى خمسة مناهج¹⁵؛ فالمنهج الأول الذي تم تأسيسه على أساس ثلاث توجهات أساسية للمسؤولية الاجتماعية ممثلة في النمط التقليدي للمسؤولية الاجتماعية والذي يركز على تحقيق المؤسسة لأرباحها الاقتصادية وأن المسؤولية الاجتماعية تسعى لذلك، أما النمط الاجتماعي فهو نتاج النقد الموجه لنمط التقليدي من خلال اهتمام المؤسسة بالمجتمع وليس فقط بالربح، أما النمط الثالث والمعرف بالكلفة الاجتماعية فيعتبر أن تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات تعتبر ككلفة يتم إدماجها مع باقي التكاليف.

أما المنهج الثاني فينظر للمسؤولية الاجتماعية ببعدين؛ الأول يرتبط بالعاملين وتحسين ظروفهم، والبعد الثاني يرتبط أساساً بالبيئة الخارجية (المجتمع)، أما المنهج الثالث فيتمثل في الأبعاد التي قدمها كارول والمتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي والبعد الخيري. أما فيما يتعلق بالمنهج الرابع فيتحدد من خلال ثلاثة أبعاد: وهي البعد الاقتصادي المركز على تحقيق الأرباح، والبعد الثاني في إطار البعد الاجتماعي والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، أما البعد الثالث فهو البعد المتوازن *Socio-Economic*، وهذا البعد يأخذ بعين الاعتبار التوجهات المختلفة لجهات ذات المصلحة في المؤسسة، في حين أن المنهج الخامس والمتعلق أساساً بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة والتي تعكس المبادرات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات بصفة طوعية وذلك من خلال تبني هذه الأخيرة لقضية اجتماعية معينة أو تحملها مسؤولياتها في كافة أوجه النشاط.

إن المتتبع والملاحظ لأبعاد وأنماط المسؤولية الاجتماعية فيجدها متباينة ومختلفة من منهج لآخر، فنجد أن بعض المناهج ركزت على مزيد من تحقيق الأرباح بغض النظر عن مصلحة باقي الأطراف، وبعض المناهج ركزت على تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية وبالتالي تقديمها للمزيد من الخدمات للمجتمع، وذلك على حساب أدائها الاقتصادي وتحملها للخسائر، وبعض الآخر أخذ نموذج وسطي واقعي يدمج بين التوازن بين مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي نفس الطرح السابق، قام *Alexander Dahlshrud* في سنة 2006 بدراسة نظرية محاولة حصر تعاريف، مفاهيم، وكذا أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الأدبيات والمقالات العلمية للفترة الممتدة من سنة 1980 - 2003 فوجد أن ما يقارب 37 تعريفاً ومفهوم مقدم للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأن هذه التعاريف والمفاهيم مست الأبعاد التالية الملخصة في الجدول التالي:¹⁶

الأبعاد الخمسة حسب دراسة *Dahlshrud*

الأبعاد	التعريف المقدم للبعد	نموذج من العبارة
البعد البيئي	البيئة الطبيعية	- البيئة أكثر نظافة؛ - التسيير البيئي؛ - تضمين الإنشغالات البيئية في الأعمال الاقتصادية.
البعد الاجتماعي	العلاقة بين المؤسسة والمجتمع	- المساهمة في مجتمع أفضل؛ - تضمين الإنشغالات اجتماعية في الأنشطة الاقتصادية؛ - فحص كل التأثيرات على المجتمع.
البعد الاقتصادي	الجانب الاجتماعي، الاقتصادي أو المالي والذي يوصف المسؤولية الاجتماعية في شكل عمليات تجارية	- المساهمة في النمو الاقتصادي؛ - المحافظة على مردودية العمليات التجارية.
بعد الأطراف ذات المصلحة	ترافع من أجل مجموعة الأطراف ذات المصلحة	- تفاعل مع أطراف ذات المصلحة؛ - كيف تقوم المنظمات بالتفاعل مع عمالها، الموردين، العملاء، المجتمع؛ - معالجة الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.
البعد الطوعي	الأعمال التي لم تلزم قانونا	- المؤسسة على قيم أخلاقية؛ - الإلتزامات القانونية الطوعية

ووفقا للدراسة التي قام بها Dahlsrud، نلاحظ أن البعد البيئي هو الأقل حظورا في مختلف التعاريف المقدمة بالرغم من أنه يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

4. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

لقد اكتسبت المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات خاصة في الدول النامية بسبب ضعف النظم القانونية من جهة، وكذا ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة من جهة أخرى، وبالتالي تبني المؤسسة لهذه المسؤولية سوف يؤثر حتما وبدون شك على إعادة تحديد المهام الخاصة بالمؤسسات، أين تصبح المؤسسات تبحث على الفوائد وعدم الإضرار بالأطراف ذات المصلحة من أجل تحسين ظروف العمل، مساعدة المجتمع، والحفاظ على البيئة، وبالتالي فإن تقيد هذه الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية وبالبيئية لا تقتصر فوائده على المؤسسة فقط وإنما يتعداه إلى المجتمع والدولة التي تعمل فيها و يمكن تلخيص أهمية المسؤولية الاجتماعية بمايلي:¹⁷

- بالنسبة للمؤسسة:

بينت العديد من الدراسات أن وفاء المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يضمني تحسنا مستمرا لمناخ العمل السائد داخل المؤسسة، ويحسن من إنتاجيتها، كما أنها تقوم بتحسين صورتها في المجتمع من خلال تلبية حاجات المجتمع مما يجعلها مقبولة اجتماعيا، وبالتالي التنوع في المصادر التمويلية بسبب زيادة المساهمين، وتخفيض من تكاليفها، وذلك من خلال الفعالية البيئية التي تقتضي إعادة تدوير المخلفات في تصميم المنتج، مما يؤدي إلى تفادي تبذير الموارد، ومنع التلوث وكذا الحصول على عمال أكثر مهارة.

- بالنسبة للمجتمع:

إن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من شأنه أن يعكس على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، في شكل إستقرار الاجتماعي بسبب زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة، وتوفر العدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة التكافل الاجتماعي خاصة عند توظيف الأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة، كما أنه يساهم في تحسين الشفافية والصدق في التعامل مما ينجر عنه المزيد من الترابط الاجتماعي.

- أما بالنسبة للدولة:

فأكبر استفادة لها هي إدراك منظمات الأعمال لدورها الاجتماعي من شأنه أن يقلل من الأعباء الاجتماعية لهذه الدول من صحة، وبطالة... إلخ، وبالتالي تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة وهذا ما من شأنه تحسين التنمية السياسية في الدول.

6. قياس الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة:

يعتبر قياس الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات من المواضيع الهامة والتي أخذت حيزا هاما في فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية إضافة إلى التشريعات القانونية، وتجدر الإشارة إلا أن أهمية الأداء الاجتماعي والبيئي وقياسه ظهر منذ أول العشرينات من القرن الماضي، حيث وضع Sheldon أن مسؤولية كل منظمة تتحدد بالدرجة الأولى بأدائها الاجتماعي وما يقدمه من خدمات ومنافع للمجتمع والبيئة التي تعمل فيها، وبمرور الزمن تطور هذا التفكير من طوعية تبني هذه المسؤولية إلى إلزام للتحقق من وفاء المنظمات لمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في تقارير تبين نتائج هذا الأداء والذي لم يعد خيارا مطروحا بل أصبح ملزما لكل مؤسسة أرادت الإستمرارية والبقاء والتعايش مع المجتمع والبيئة المحيطة بها.

وعموما بدأ الإهتمام بالأداء الاجتماعي والبيئي في بداية السبعينات حيث إتجهت معظم الهيئات العلمية والمهنية بالإهتمام بالموضوع، حيث في دراسة أجريت سنة 1977¹⁸ تبين من خلالها أنه من بين 500 شركة صناعية أفصحت 446 عن بيانات المسؤولية الاجتماعية والبيئية أي ما يقارب نسبة 89%، ومن بين 50 شركة تأمين أفصحت 36 منها أي بنسبة 72%، وأن 47 بنك من بين 50 بنك تجاري أي نسبة قاربت 94%، وفي أوروبا بدأ الإهتمام بالأداء الاجتماعي خلال سنة 1977 خاصة في فرنسا مع صدور قانون الذي أزم المؤسسات الفرنسية بضرورة تقديم الميزانية الاجتماعية، ونشير هنا أن في دول الأوروبية أن كل دولة حرة في تقديم شكل الميزانية الاجتماعية بما يتوافق مع قوانينها.

وفي نفس السياق، قامت الجمعية القومية للمحاسبين الأميركيين والمعروفة بإختصارها ب (AAA) سنة 1975 بتأكيد على أهمية الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال إرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية والبيئية داخل المؤسسة.

وكما نعلم أن قياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي لا يتم إلا من خلال وجود مجموعة من المؤشرات التي يتم إستخدامها لقياس درجة نجاح هذه البرامج مع إختيار الطرق الملائمة للإفصاح على هذا الأداء، وقد تم تقسيم هذه البرامج إلى أربعة مجموعات رئيسية هي:¹⁹

1. معايير ونظم الإدارة وإصدار الشهادات: يتم من خلال هذه المؤشرات فحص هذه المؤسسات والتأكد من مدى إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإنطلاقا من ذلك يتم إصدار الشهادات مما يزيد من ثقة المتعاملين معها، وتظم هذه المؤشرات كل المعايير والمبادئ التي تصدرها هيئات دولية كـ **ISO 14000، ISO 26000**، نظام مراجعة الإدارة البيئية الأوروبية **EMAS**، مبادئ المسؤولية الاجتماعية **SA8000**،... إلخ، ومن خلال هذه المؤشرات يتم الوقوف على الأداء الحقيقي في المؤسسة.

2. مبادئ وقواعد الممارسة: ونعني بها المبادئ التي تقوم بإعدادها منظمة دولية وعادة ما تكون إرشادية فقط أي ليست ملزمة حيث تسمح بتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال مثلا إستخدام المؤسسات لقواعد التجارة الأخلاقية، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة لحماية الطفولة... إلخ، حيث تقوم المؤسسات باستعمال هذه المبادئ بغية قياس وتقييم الأداء الداخلي والخارجي.

3. أطر المحاسبية وإعداد التقارير: حيث يعتمد في تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي ما سيتخدم ويعتمد لتقييم الأداء المحاسبي من أطر محاسبية وإعداد تقارير الملحق بها حيث أن هذه المبادئ يسترشد بها لأعداد التقارير تعرض على أصحاب المصالح تبين الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأن المؤسسة تتحمل كل مسؤوليتها في هذا المجال من خلال تقييم التكاليف والأرباح التي جنتها المؤسسة ودفعها بالمقابل.

4. مؤشرات ترتيب الشركات وفق المسؤولية الاجتماعية: Indice Rating

وتتضمن كل المؤشرات التي يتم إصدارها من قبل هيئات التنقيط الاجتماعي على غرار ARESE الأروبية و KLD التي يتم من خلالها ترتيب المؤسسات وفق التزامها بمعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، كما أن هناك بعض المعايير التي يتم إصدارها مثلا من شركة داوجونز والذي أطلق عليه بمؤشر داوجونز للإستدامة المالية ومؤشر تصدده سوق الفانينشال تامز المالية كل هذه المؤشرات تستخدم بغية ترتيب المؤسسات حسب الأداء الاجتماعي في البورصة.

II - الطريقة :

1. تقديم مجتمع الدراسة ووصف العينة المختارة والمتغيرات المستخدمة:

يتضمن هذا الجزء كيفية إختيار مجتمع الدراسة والعينة المختارة وتحديد المتغيرات وكيفية قياسها وطريقة جمعها وفي مايلي تفصيلها:

أ- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف نشاطها وأحجامها والتي تعمل في الجزائر.

ب- عينة الدراسة: تم إختيار عينة عشوائية تتألف من 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة باختلاف قطاع نشاطها وتعمل في ولاية ورقلة، وتوزيع هذه المؤسسات تبعا للحجم والنشاط موجودة في الملحق رقم 01 .

ج- تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها:

قبل التطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة وقياسها، لا بد من الإشارة إلى مصادر معلومات الدراسة الأولية والثانوية التي تم الإعتماد عليها وطريقة جمعها، فالنسبة لدراستنا هذه إعتدنا على نوعين من المعلومات هما:

- البيانات الأولية: وذلك من خلال توزيع الإستبيانات لبعض مفردات البحث، وحصركل المعلومات اللازمة بالموضوع، ومن تم الإستعانة ببرنامج SPSS النسخة 20، وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى مؤشرات التي تدعم موضوع الدراسة.
- البيانات الثانوية: فيما يتعلق بهذا الجانب فقد تم الإستعانة بمختلف الكتب، المجلات والدوريات، المنشورات الخاصة بموضوع قيد الدراسة، وإعتمادا على التساؤلات المختلفة تم تحديد أسئلة الإستبيان، وبغرض التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة، ومعالجتها وفق مقياس ليكرت الثلاثي والذي أعتد على الأوزان التالية:

الإجابات	لا	محايد/ نوعا ما	نعم
الأوزان	01	02	03

د- أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات:

تم الإعتماد في هذه الدراسة كما قلنا سابقا على الإستبيان لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، إختبار الفرضيات وإبراز مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث تم جمع البيانات باستخدام 24 عبارة تقيس المتغيرات. يشمل هذا الإستبيان على أربعة محاور أساسية تتكون من 24 سؤال تقيس متغيرات الدراسة والجدول رقم 03 يوضح متغيرات الدراسة والمحاور المرتبطة بها.

هـ- صدق الإستبيان:

للقيام بهذه الدراسة إعتدنا في حساب صدق الإستبيان على طريقتين هما:

- صدق المحكمين: تم عرض هذا الإستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية والإحصاء من جامعات ورقلة، غرداية، المدية، وذلك للحكم على مدى صلاحية وصدق فقرات الإستبيان، ولقد إستجبتنا لأراء السادة المحكمين وقمنا بما يلزم من حذف وتعديل في ظل المقترحات المقدمة من قبلهم.
- قياس ثبات الإستبيان: لقياس ثبات الإستبيان إحصائيا إعتدنا على طريقة ألفا كرونباخ.

و- الأساليب الإحصائية:

- من أجل القيام بهذه الدراسة وبعد الحصول على الإجابات، ولتحليل هذا الاستبيان إعتدنا على مجموعة من الإختبارات الإحصائية التالية:
- أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة؛
 - إختبار ألفا - كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان؛
 - معامل الارتباط لبيرسون لقياس صدق الفقرات؛
 - إختبار تحليل التباين ANOVA لقياس الفرق بين ثلاثة متوسطات فأكثر وإختبار صحة الفرضيات لقياس مدى إختلاف إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.

ي- تقديم إستمارة الإستبيان:

- بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم تقديم الاستبيان إلى المؤسسات بشكل أنيق وبأسئلة سهلة وبسيطة وبلغة مفهومة خالية من التعقيد بطريقة تجذب المستجوب وهي تضم ثلاثة أجزاء:
- الجزء الأول: وهي عبارة عن مقدمة يتم فيها تعريف المستجوب بالدراسة وأهميتها، ويتم الإشارة إلا أن الإجابة المقدمة من قبله تعتبر هامة جدا ومفيدة لأغراض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بشكل سري.
 - الجزء الثاني: ويضم هذا الجزء كل المعلومات العامة المتعلقة بنشاط المؤسسة و حجمها.
 - الجزء الثالث: وتتضمن مجموعة الأسئلة حول مدى إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، من طوعية الإلتزام إلى مجالات المسؤولية الإجتماعية ومساهمتها في المحافظة على البيئة.
- كما دعمنا دراستنا هذه بعد صياغة أسئلة الاستبيان وتوزيعها بعملية المقابلة لمدراء بعض المؤسسات محل الدراسة، حيث إستخدمنا المقابلة الشخصية التي تميزت بارتفاع نسب الرد بسبب معرفة هؤلاء الأشخاص لمفهوم المسؤولية الإجتماعية كونه مفهوم جديد في نظرهم.

III- النتائج ومناقشتها :**أ. عرض خصائص أفراد العينة ومفردات البحث:**

بعد أن قام الباحث باسترجاع إستمارات الإستبيان من مؤسسات محل الدراسة وتفرغ المعطيات في برنامج SPSS، بدأ بعرض نتائج الإستبيان والمتعلق بالبيانات الخاصة بطبيعة نشاط وحجم المؤسسات محل الدراسة والذين شكلوا أفراد العينة والتي شملت كما ذكرنا 55 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من ولاية ورقلة وهذا ما يوضحه الشكلين الموجودين في الملحق 01 و02.

من خلال النتائج المبينة في الشكلين الموجودين في الملحقين السابقين، نلاحظ أن نشاط البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بنسبة 30.9% من مجموع مؤسسات محل الدراسة، ثم يليه نشاط التجارة والخدمات بنسبة 27.3% ثم النشاط الصناعي بنسبة 20.00%، ثم النشاط الفلاحي بنسبة 12.7% وأخيرا النشاط المالي بنسبة 09.1%.

أما من حيث الحجم، فنلاحظ أن نسبة 43.6% من المؤسسات محل الدراسة تعتبر مؤسسات مصغرة، وأن نسبة 32.7%، تعتبر صغيرة في حين أن المتوسطة شكلت نسبة 23.6% من مجموع المؤسسات محل الدراسة.

ب. التحقق من صدق وثبات الإستبيان:

إن إستخدام معامل ألفا كرونباخ كمعامل للثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الصفر، وعلى عكس من ذلك إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح أو تكون قريبة منه، وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم 03 لمخرجات النظام نجد أن قيمة معامل ألف كرونباخ الإجمالي بلغت 0.735 وهي أكبر من 0.65 وهي نسبة مقبولة وهذا يدل على ثبات البيانات أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وأن عدد العناصر بلغت 22 عنصرا، أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس لنا المسؤولية الإجتماعية حيث بلغت قيمته الإجمالية 0.875.

فمن خلال نتائج الواردة في الجدول رقم 03 والذي يبين عرض لقيمة معامل ألفا كرونباخ لكل سؤال في الإستبيان مرفوقا بالجذر التربيعي للثبات والذي يقيس صدق الإستبيان، يتبين من محور طوعية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت 0.626 وهي قيمة متوسطة ومقبولة تدل على ثبات عبارات هذا المحور، أما فيما يتعلق بمحور المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي فقد بلغت قيمة المعامل 0.405، في حين بلغت قيمة معامل الثبات لمحور المسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال 0.148 وهي قيمة ضعيفة جدا، أما محور المسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة فقد بلغ قيمة المعامل 0.824 وهي أعلى قيمة لمعامل ألفا كرونباخ بين المحاور الأربعة، ما يدل إجمالا على أن الإستبيان حقق المستويات المطلوبة في كل من الصدق والثبات.

ج- تحليل نتائج اختبار فروض مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- تحليل متوسطات إجابة أفراد العينة حول طوعية تبني المسؤولية الاجتماعية:

يظهر من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 04 أن المتوسط العام لعبارات البعد المتعلق بطوعية تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 2.43 وبانحراف معياري وصل إلى 0.771، وقد احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 4 والتي تنص على (توافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.71 وانحراف معياري 0.712، في حين جاءت العبارة رقم 7 والمثلة للعبارة (تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر لكافة البرامج التي تهدف إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية) المرتبة الأخيرة بين الفقرات بمتوسط حسابي وصل إلى 1.96 وانحراف معياري 0.902، ويظهر من خلال الجدول أن أغلب متوسطات الحسابية لهذه العبارات جاءت بدرجة مرتفعة نحو الموافقة شديدة مما يدل على وجود فهم جيد ومقبول وسعي نحو تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية في هذه المؤسسات من خلال تبني وإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

- تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي:

يتضح من خلال ملاحظة النتائج الموجودة في الجدول رقم 05 أن المتوسط العام لفقرات تبني المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي قد بلغ 2.31 بانحراف معياري 0.733، وقد احتلت العبارتين رقم 19 ورقم 14 المرتبة الأولى والثانية على التوالي والتي تمثلان كل من (تلتزم المؤسسة بتنفيذ البنود المتفق عليها مع العميل ومحاوله إرضائهم) و(تلتزم المؤسسة بالتقيد وتنفيذ الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها مع مختلف الشركاء)، بمتوسط حسابي 2.98 و2.96 وانحراف معياري 0.135 و0.270 على التوالي وهذا ما يدل على وجود درجة من الموافقة الشديدة لأفراد العينة للإلتزام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية مع الشركاء، في حين أن العبارة رقم 11 والمثلة ل(تحرص المؤسسة على توفير فرص عمل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة) احتلت المرتبة الأخيرة بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 1.91 وانحراف معياري 0.967 مما يدل على عدم وجود إتفاق تام في آراء أفراد العينة حول توفير وتوظيف العمال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ويتالي وجود موافقة متوسطة ومتباينة حول تطبيق هذا البعد في المسؤولية الاجتماعية، ويظهر من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية لأغلبية فقرات هذا البعد جاءت بدرجة متوسطة قريبة من الموافقة (نوعا ما) مما يدل على وجود مستوى مقبول لتطبيق المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال:

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم 06 يظهر لنا أن المتوسط العام لفقرات هذا البعد والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال قد بلغ 2.59 بانحراف معياري 0.758، وقد احتلت المرتبة الأولى العبارة رقم 17 (تحرص المؤسسة بصفة طوعية على تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية) بمتوسط حسابي بلغ 2.84 وانحراف معياري 0.501 مما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولي أهمية كبيرة لتحسين ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية للعامل لديها، في حين جاءت العبارة رقم 18 (تلتزم المؤسسة بتكوين ورسكلة العمال) في المرتبة الأخيرة بين عبارات هذا البعد بمتوسط حسابي بلغ 2.42 وانحراف معياري 0.917 وهذا يعكس حسب إعتقادنا عدم إهتمام هذا النوع من المؤسسات بتكوين العمال بسبب محدودية التمويل، ومن خلال النتائج العامة للجدول نلاحظ أن متوسطات الحسابية المتعلقة بهذا البعد جاءت بدرجة مرتفعة من الموافقة مما يدل على وجود تبني جيد ومقبول من طرف هذه المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال.

- تحليل متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات المسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة:

يوضح الجدول رقم 07 أن المتوسط العام للمحور المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة وصل إلى 2.11 بإختراف معياري 0.940، وقد احتلت العبارة رقم 21 (تحرص المؤسسة على الاستخدام الأمثل للمنتجات الخام ومصادر الطاقة في عملياتها الإنتاجية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.35 وإختراف معياري 0.907، في حين جاءت الفقرة رقم 24 (تتبع المنظمة أساليب حديثة في تصميم المنتجات موافقة للبيئة) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 1.93 وإختراف معياري 0.940 مما يعكس عدم إهتمام هذه المؤسسات بتصميم منتجات موافقة للبيئة، بسبب أن أغلب أفراد عينة الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما يظهر من ذات الجدول أن المتوسط العام للعبارة المتعلقة بهذا البعد جاءت بدرجة متوسطة نوعا ما من الموافقة مما يدل على نقص إهتمام هذا النوع من المؤسسات بالبيئة كون أن هذه الأخيرة تعتبر الجانب البيئي تكلفة إضافية أمام محدودية مصادر التمويل من جهة، ومن جهة أخرى نقص وعي مسؤولي هذه المؤسسات باهتمام بالبيئة.

3. دراسة العلاقة الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 والذي يوضح العلاقة الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة أن العلاقة بين المحاور المختلفة تختلف من محور لآخر وهي ذات دلالة إحصائية عالية جدا بين المحور الأول مع المحور الثالث حيث بلغت قيمة هذه الدلالة 0.026 وهي أقل من 0.05 وبالتالي وجود علاقة قوية وموجبة بين محور تبني المسؤولية الاجتماعية ومحور تبني المسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال مما يدل على إقتران وإقتصار تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال فقط، في حين أن المحور الثاني الممثل لمسؤولية إجتماعية إتجاه المجتمع المحلي له علاقة قوية وموجبة مع المحور الرابع الممثل للمسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة حيث بلغت قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود إرتباط قوي بين المحورين الثاني والرابع.

4. إختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- علاقة المحاور الأربعة للدراسة بحجم المؤسسة:

نحاول من خلال هذا الإختبار دراسة إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات نظرة أفراد العينة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا للحجم، وبالنظر إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم 10 نلاحظ أن قيمة الدلالة المعنوية قد بلغت للمحاور الأربعة القيم التالية على التوالي: 0.441، 0.477، 0.536، 0.561 وهي أكبر من 0.05 مما يؤدي إلى رفض الفرضية H1 ونقبل الفرضية العدم H0 وبالتالي نقول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجمها.

- علاقة المحاور الأربعة للدراسة بقطاع نشاط المؤسسة:

تبعا للنتائج الواردة في الجدول رقم 09 والذي يوضح نتائج إختبار التحليل الأحادي لعلاقة محاور الدراسة بقطاع النشاط، نلاحظ أن مستوى الدلالة للمحاور الأربعة هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وقد أخذت قيما على التوالي: 0.000، 0.013، 0.000، 0.042، مما يعني رفض الفرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على وجود فروق إحصائية دالة بين متوسطات تطبيق وتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة النشاط فيها.

IV- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال التعرف على مختلف التعاريف والمفاهيم المقدمة لها من خلال إستعراض وجهات النظر المختلفة والمتباينة بين الباحثين والممارسين وكذا الهيئات المختلفة، ثم بعدها تم التعرف على مختلف مجالات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وكذا أهميتها لكل من المؤسسة، المجتمع والدولة، كما تم تناول الطرق والأليات التي تستخدمها المؤسسات بغرض قياس وتقييم أدائها الإجتماعي من خلال المعايير والمؤشرات، وفي الأخير تم محاولة قياس وتقييم الأداء الإجتماعي والبيئي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال توزيع إستمارات إستبيان، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمثلة للمسؤولية الاجتماعية الطوعية والمسؤولية إتجاه العمال للعينة المدروسة، في حين تبني منخفض أو متوسط

للمسؤولية الاجتماعية إتجاه كل من المجتمع المحلي والبيئة، وفي الأخير إيجاد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقطاع النشاط الذي تمارسه المؤسسة مع عدم وجود علاقة بين حجم المؤسسة والمسؤولية الاجتماعية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

رقم المعطى في التصنيف	عدد المؤسسات	القطاع
03	15	التجارة والخدمات
02	11	الصناعة
05	5	المالي
01	7	الفلاحة
04	17	البناء و الأشغال العمومية
	55	المجموع

المصدر من إعداد الطالب

جدول رقم: 02 يبين محاور الدراسة

عبارات الإستبيان	متغيرات الدراسة
Q3-Q7	مدى طوعية إتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
Q8-Q15-Q19-Q20	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه المجتمع المحلي.
Q16-Q18	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه العمال.
Q21-Q24	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه البيئة.

جدول رقم 03: يوضح معامل الصدق والثبات لمحاور الإستبيان.

المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق (الجزء التريبي للثبات)
طوعية الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية	05	0.626	0.791
المسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي	10	0.405	0.636
المسؤولية الاجتماعية إتجاه العمال	3	0.148	0.384
المسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة	4	0.824	0.907
الإجمالي	22	0.735	0.857

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 04 يبين متوسط إجابات أفراد العينة لفقرات محور طوعية تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

الإتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
نعم	3	0.504	2.47	تمتلك المؤسسة نظاما للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
نعم	3	0.712	2.71	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.
نعم	3	0.879	2.49	تتبنى المؤسسة سياسات وإجراءات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
نعم	3	0.858	2.53	تلجأ المؤسسة إلى تبني هذه البرامج طوعا ورغبة منها في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي.
محايد/نوعا ما	2	0.902	1.96	تقوم المؤسسة بالتقييم الدائم والمستمر لكافة البرامج التي تهدف إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
نعم	3	0.771	2.43	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 05 يبين متوسط إجابات أفراد العينة ل فقرات محور المسؤولية الاجتماعية والبيئية إتجاه المجتمع المحلي.

الإتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
نوعا ما	2	0.959	1.93	تساهم المؤسسة في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع من مدارس، طرقات، مستشفيات،... الخ.
نوعا ما	2	0.907	2.25	تقدم المؤسسة الهبات والتبرعات في إطار المشاريع الخيرية لدور المسنين ومراكز رعاية الأطفال، جمعيات مرضى السرطان والأمراض المعدية... الخ.
نعم	3	0.474	2.87	تلتزم المؤسسة في إطار المسؤولية الاجتماعية بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع بغية الحد من مشكلة البطالة.
نوعا ما	2	0.967	1.91	تحرص المؤسسة على توفير فرص عمل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
نوعا ما	2	0.938	1.84	توفر المؤسسة فرص عمل للنساء بنفس عدد فرص عمل الرجال.
نعم	3	0.879	2.49	تقوم المؤسسة باحترام حقوق الإنسان وعدم تشغيل الأطفال القصر.
نعم	3	0.270	2.96	تلتزم المؤسسة بالتقيد وتنفيذ الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها مع مختلف الشركاء.
نعم	3	0.930	2.36	تقوم المؤسسة باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للحد من التمييز العنصري ومحاربة كافة أنواعه.
نعم	3	0.135	2.98	تلتزم المؤسسة بتنفيذ البنود المتفق عليها مع العميل ومحاولة إرضائهم.
لا	1	0.877	1.56	تقوم المؤسسة برعاية بعض الأنشطة الثقافية والعلمية مثل: عيد الأم، عيد الشجرة، الأسابيع الثقافية... الخ.
نوعا ما	2	0.733	2.31	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 06 يبين متوسط إجابات أفراد العينة ل فقرات محور المسؤولية الاجتماعية والبيئية إتجاه العمال.

الإتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
نعم	3	0.858	2.53	تتخذ المؤسسة عدة تدابير تسمح بتشجيع روح المبادرة والإبداع لدى العمال.
نعم	3	0.501	2.84	تحرص المؤسسة بصفة طوعية على تحسين ظروف العمل خاصة الصحة والسلامة المهنية.
نعم	3	0.917	2.42	تلتزم المؤسسة بتكوين ورسكلة العمال.
نعم	3	0.758	2.59	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 07 يبين متوسط إجابات أفراد العينة ل فقرات محور مدى الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه البيئة الطبيعية.

الإتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
نعم	3	0.907	2.35	تحرص المؤسسة على الاستخدام الأمثل للمنتجات الخام ومصادر الطاقة في عملياتها الإنتاجية.
نوعا ما	2	0.951	1.95	تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث البيئة.
نوعا ما	2	0.962	2.24	تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة للتقليل من الفضلات والمهملات وإعادة تدويرها.
نوعا ما	2	0.940	1.93	تتبع المنظمة أساليب حديثة في تصميم المنتجات مواءمة للبيئة.
نوعا ما	2	0.940	2.11	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 08 يبين مصفوفة الارتباط لبيرسون.

المحور الرابع	المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول	مصفوفة الارتباط	
0.077-	*0.300	0.065	1.00	Pearson Correlation	المحور الأول
0.576	0.026	0.635	-	Sig. (2-tailed)	
55	55	55	55	N	
**0.515	0.194	1	0.065	Pearson Correlation	المحور الثاني
0.000	0.155	-	0.635	Sig. (2-tailed)	
55	55	55	55	N	
0.034.-	1	0.194	*0.300	Pearson Correlation	المحور الثالث
0.803	-	0.155	0.026	Sig. (2-tailed)	
55	55	55	55	N	
1	0.034-	**0.515	0.077-	Pearson Correlation	المحور الرابع
-	0.803	0.000	0.576	Sig. (2-tailed)	
55	55	55	55	N	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
 **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

جدول رقم 09 يبين تحليل التباين الأحادي بين قطاع النشاط وتبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة

ANOVA						المحاور
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.000	12.831	0.829	4	3.317	Between Groups	المحور الأول
		0.065	50	3.231	Within Groups	
			54	6.548	Total	
0.013	3.545	0.163	4	0.651	Between Groups	المحور الثاني
		0.046	50	2.295	Within Groups	
			54	2.945	Total	
0.000	18.377	0.690	4	2.761	Between Groups	المحور الثالث
		0.038	50	1.878	Within Groups	
			54	4.638	Total	
0.042	2.679	0.631	4	2.525	Between Groups	المحور الرابع
		0.236	50	11.782	Within Groups	
			54	14.307	Total	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

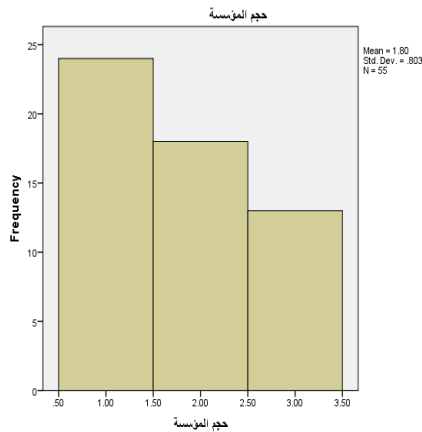
الملتقى الوطني حول
 إشكالية استدامة المؤسسات
 الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم 10 يبين تحليل التباين الأحادي بين حجم المؤسسة وتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة

ANOVA						المحاور
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.441	0.831	0.101	2	0.203	Between Groups	المحور الأول
		0.122	52	6.345	Within Groups	
			54	6.548	Total	
0.477	0.751	0.041	2	0.083	Between Groups	المحور الثاني
		0.055	52	2.863	Within Groups	
			54	2.945	Total	
0.536	0.631	0.055	2	0.110	Between Groups	المحور الثالث
		0.087	52	4.528	Within Groups	
			54	4.638	Total	
0.561	0.584	0.157	2	0.314	Between Groups	المحور الرابع
		0.269	52	13.992	Within Groups	
			54	14.307	Total	

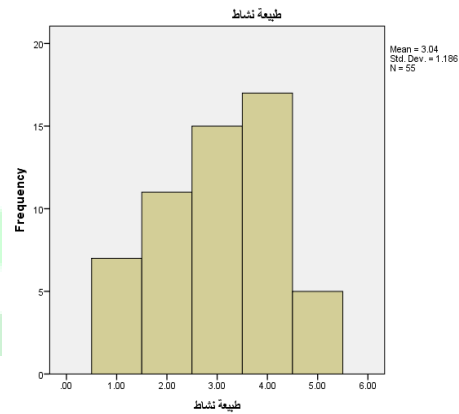
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

الشكل (2) : توزيع المتغيرات حسب حجم المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20

الشكل (1) : توزيع المتغيرات حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج SPSS نسخة 20

إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- الإحالات والمراجع :

¹ Angèle Dohou, Nicolas Berland, Mesure de la performance globale des Entreprises, revue de Institut d'Administration des Entreprises, France, 2009,p7.

² Milton Friedman, The Sociale Responsibility of Business is to Increase its profits, The New York Times Magazine, 1970, disponible sur le site Internet : www.communicationresponsable.fr, consulté le 21/07/2014.

³ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي العامري، المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصاريف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص 49.

⁴ Archi .B. Caroll, Athree dimensional conceptuel model of Corporate Social Performance, Academy of Management Review, 1979, p4.

⁵ طاهر منصور الغالي، مرجع سابق، ص 49.

⁶ Commission des communauté européenne, livre vert, promouvoir le cadre européenne pour la Responsabilité Sociale des entreprises, 2001, p7.

⁷ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، أثر المسؤولية الإجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص 211.

⁸ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 211.

⁹ حسين شنيبي، لخضر مولاي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 211.

¹⁰ حسين شنيبي، لخضر مولاي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 212.

¹¹ Pesquero, Henderson, Modèle et représentation , Presses Universitaire de France, Collection Gestion, paris, 2005, p397.

¹² Angéle Dohou, Nicolas Berland, Op.cit, p7.

¹³ Angéle Dohou, op.cit, p7.

¹⁴ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 216.

¹⁵ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي، مرجع سابق، ص 218.

¹⁶ A.Atil, Daden.A, Concept de RSE dans les PME Algérienne entre une perception floue et une représentation controversée. Revue chercheur, université de Ouargla, 2012, P15.

¹⁷ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 28.

¹⁸ مراد سكاك، تدقيق المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

العدد 11، جامعة سطيف، 2011، ص 208.

¹⁹ مصباحي سناء، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير،

جامعة سطيف 1، 2013، ص 41.

¹⁹ Angèle Dohou, Nicolas Berland, Mesure de la performance globale des Entreprises, revue de Institut d'Administration des Entreprises, France, 2009,p7.

¹⁹ Milton Friedman, The Sociale Responsibility of Business is to Increase its profits, The New York Times Magazine, 1970, disponible sur le site Internet : www.communicationresponsable.fr, consulté le 21/07/2014.

¹⁹ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي العامري، المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصاريف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص 49.

¹⁹ Archi .B. Caroll, Athree dimensional conceptuel model of Corporate Social Performance, Academy of Management Review, 1979, p4.

¹⁹ طاهر منصور الغالي، مرجع سابق، ص 49.

¹⁹ Commission des communauté européenne, livre vert, promouvoir le cadre européenne pour la Responsabilité Sociale des entreprises, 2001, p7.

¹⁹ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 23/22 نوفمبر 2011، ص 211.

¹⁹ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 211.

¹⁹ حسين شنيبي، لخضر مولاي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 211.

¹⁹ حسين شنيبي، لخضر مولاي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 212.

¹⁹ Pesquero, Henderson, Modèle et représentation , Presses Universitaire de France, Collection Gestion, paris, 2005, p397.

¹⁹ Angéle Dohou, Nicolas Berland, Op.cit, p7.

¹⁹ Angélo Dohou, op.cit, p7.

¹⁹ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 216.

¹⁹ طاهر منصور الغالي، صالح مهدي، مرجع سابق، ص 218.

¹⁹ A.Atil, Daden.A, Concept de RSE dans les PME Algérienne entre une perception floue et une représentation controversée. Revue chercheur, université de Ouargla, 2012, P15.

¹⁹ حسين شنيبي، عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سابق، ص 28.

¹⁹ مراد سكاك، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، 2011، ص 208.

¹⁹ مصباحي سناء، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2013، ص 41.

الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر